

فكرة النّظم في ضوء علم الدلالة

د- شيباني محمد

عالج النّقاد القدامى قضية اللفظ والمعنى فتشعبت الدراسات واختلفت المنطلقات ، حتى قامت معركة بينهم على أشدها في تحديد دور كل منهما في إعطاء النص الأدبي قيمته الفنية ، وبالتالي تقديم كل منهما في السيادة والأولوية ، ولعل المحفز لهذه المعركة «فكرة الإعجاز في القرآن الكريم وارتباط الفكر النقدي والبلاغي بمضامينها باعتباره عربيا إسلاميا ، فكان النزاع محتدما في أين يكمن الإعجاز ، في اللفظ وتأليفه ، أو المعنى ودلالته ، أو بهما معا»¹. فمنهم من أرجع المزية إلى اللفظ ، ومنهم من أثر جانب المعنى ، وفريق آخر جعل أحدهما مكملا للآخر، وقد شغلت هذه المسألة فكر عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) فأبان عن موقفه وانفرد عن غيره بما أتى من أفكار وأراء قضت على كثير من المفاهيم الشائعة التي سادت في التفكير النقدي والبلاغي ردحا من الزمن.

وأبى الجرجاني أن يقدم نظريته ومفاهيمه في البلاغة ، إلا بعد أن يفند ويدحض ما قال به أنصار اللفظ ، الذين وصفوا الكلمات المفردة بالفصاحة في ذاتها «ولو كانت الكلمة إذا حسنت حسنت من حيث هي لفظ ، وإذا استحقت المزية

والشرف استحققت ذلك في ذاتها وعلى أفرادها ، دون أن يكون السبب في ذلك حال مع أخواتها المجاورة لها في النظم ، لما اختلفت بها الحال ، ولكانت إما تحسن أو لا تحسن أبدا»² ، ذلك أن فصاحة اللفظ غير ملازمة له في كل الأحوال ، فقد تسمو وتعلو في موضع ، وتهوى في موطن آخر بحكم السياق الذي ترد فيه.

فقد نفى عبد القاهر صفة الفصاحة في اللفظ من منطلق فكرته في الإعجاز ، تفسير ذلك أنه لو كانت ألفاظ القرآن الكريم وحدها هي أساس الإعجاز لصح أن يكون الإعجاز ليس بالشيء الجديد ، مادامت الكلمات المفردة التي جاء بها كانت قبل نزوله ، ومن ثم يطل إعجاز القرآن الكريم ، ويستدل بقوله تعالى: "وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ۖ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ" (سورة هود الآية 44)

فلو قمنا بعزل ألفاظ الآية الكريمة عن بعضها ، وأبطلنا اقتران كل لفظة بأختها المشاكلة لها ، لفقدت فصاحتها التي كانت لها في العقد المنظوم ، ولتحولت إلى خرزة بعد أن كانت جوهرة أثناء ترابطها وتآلفها مع بقية الألفاظ ، وإثما تأتي الإعجاز هاهنا في طريق الجمع بين الكلم على طريقة خاصة.³

لذلك نجده يشبه أصحاب هذا التيار -الذي طغت فيه مملكة الألفاظ- كمن أزال الشيء عن جهته وطبيعته ، يقول : " فمن نصر اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشيء عن جهته ،

وأحاله عن طبيعته ، وذلك مظنة من الاستكراه فيه، وفتح أبواب العيب والتعرض للشين⁴ بنفس الجرأة نجده يطفئ لهيب من يرد البلاغة إلى المعنى فيقول : " واعلم أنّ الداء الدّوي ، الذي أعيا أمره في هذا الباب غلط من قدّم الشعر بمعناه ، وأقلّ الاحتفال باللفظ ، وجعل لا يعطيه من المزية إن هو أعطى إلا ما فضل عن المعنى يقول " ما في اللفظ لولا المعنى ؟ وهل الكلام إلا بمعناه ؟ " فأنت تراه لا يقدم شعرا حتى يكون قد أودع حكمة وأدبا ، واشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر " 5.

وهنا يتبين موقف عبد القاهر من المعنى ، فهو لا يعبأ بنوعية المعاني حكمة أو فضيلة أو معنى غريب نادر بقدر ما يهتم بصياغة هذه المعاني في شكل أتساق لغوية تفي بغرض المتكلم.

فليس بخاف على أحد موقفه الأول الذي يعطي الأهمية فيه للمعاني ويهاجم فيه أصحاب اللفظ ، وموقفه الثاني الذي يهاجم فيه أنصار المعنى فينكر على كل من يجعل المزية للمعنى ويقدمه عن اللفظ ، فأيّ المعاني التي هاجمها ودعا إلى اجتنابها ؟ وما هو الكفيل بتحقيقها ، أفي الألفاظ وهي مفردة ، أو فيها بعد دخولها في التأليف ؟

إنّ فكرة النّظم عند عبد القاهر أساسها التفريق بين استعمال اللّغة بقصد الإشارة ، وبين استعمالها للتعبير عن الانفعال ، فالألفاظ المفردة مجرد علامات اصطلاحية للإشارة إلى شيء ما ، وما دامت كذلك فلا يمكنها أن تدل على معنى محدد ، فالمعاني الإفرادية ما هي

إلا « مدركات وصور أولية يسبق تصورهما وتحصيلها في النفس
المواصفة على الكلم والرموز اللغوية الدالة عليها ، بل إنه لولا ذلك
السبق لما كان للمواصفة - التي لا تكون إلا للمعلوم المقرر سلفا في
الذهن - معنى ، فعلاقة الكلمة المفردة بمعناها - في نظر عبد القاهر -
ليست علاقة السبب بالمسبب ، بل هي علاقة إشارته محضة تقتضي
سبق المشار إليه في الوجود عن الإشارة ، لا ترتبها عليها أو توحد
معه " 6 وحسبنا هنا أن نستخلص ما يلي :

1 - أن معرفتنا للأشياء سابقة على وضع الألفاظ التي تدل عليها
، فنحن نعرف الرجل ، الدار ، الكتاب وغيرها من المسميات قبل أن
نضع لها تلك الأسامي ، ومن ثم فنحن عندما ننطق بكلمة ما لا
نقصد إعلام السامع بشيء يجهله ، وإنما نستعمل هذه اللفظة وغيرها
إلى الأشياء المعروفة والمعلومة لدينا من قبل .

2 - اللفظ المفرد مجرد وسيلة من وسائل الإشارة ، فكلمة (رجل)
مثلا مجرد أصوات مكونة من الحروف (ر - ج - ل) ، وهي أداة
اصطلاحية لا علاقة بينها وبين معناها .

وبناء على ذلك فالدلالة الإفرادية للكلمة هي لغة وأوضاع
لا كلام ، ومقتضى ذلك أنها أداة مطواعة في يد المتكلم الذي
يقوم باستخدامها من أجل التعبير عن أغراضه ومقاصده .

يُميّز عبد القاهر بين دلّالين، فالأولى دلالة الكلمة عند الأفراد أي دلالة اللفظ خارج الاستعمال ، وهنا يكون اللفظ مفتوحاً على عدد من الدلالات المختلفة ، والثانية دلالتها عند تسييقها وهنا تتحدد دلالة اللفظ فتفتح أو تغلق من خلال التأليف الذي انتظمت فيه ، فتتألف أو تتنافر لا من جهة شكلها أو صورتها الخارجية ، وإنما من جهة وظيفتها الدلالية، فجمال اللفظة أو قبحها رهين بـ « دخولها في كلام وانتظامها في نسق تعبري تتواءم دلالتها معه أو تنفر منه ، لأنها حينئذ تصبح لبنة متفاعلة في بناء حي فإذا ما وصفت بالجمال أو القبح أو الفصاحة وما إلى ذلك فتلك حينئذ أوصاف اكتسبتها من النظم والتأليف ، ولا تترد نسبتها إلا إلى المتكلم التي نظمها وفجر فيها شحنات دلالية والطاقات تعبيرية لم تكن لها في أصل وضعها اللغوي» 7.

نستخلص من هذا أن الجرجاني يفرق بين اللغة والكلام ، من جهة أن اللغة وضع واتفاق، وهدف واضح اللغة إنما يكون في " إيجاد الأسماء والألفاظ المفردة التي ترشد إلى مختلف المعاني وتدل عليها ، وهو بذلك يوفر جهازاً من العلامات والسمات مترابط في نطاقه الدّوال والمدلولات مترابط قاراً ثابتاً مؤسساً على محض الإصلاح والاتفاق ولا مجال للفرد لتغييرها بالزيادة عليها أو الخروج عنها "8 بينما في الكلام يتوخى المتكلم نهجاً

يتميز من حيث نوعه عن نهج اللغة ، فيخرج عن المؤلف والمعتاد بإحداث فوضى في العلاقات الدلالية .

هذا التمييز يضاهي في دقته واستحكام نتائجه ما وصل إليه علم اللسانيات ، وبالتحديد عند دو سوسير ، الذي اعتبر اللغة مؤسسة اجتماعية مستقلة نسبيا عن الفرد ، كما اعتبر الكلام فاعلية ذاتية مستقلة عن الجماعة ، ولما كان غرضه في الدرس اللغوي هو اللسانيات العامة ، فقد بين أن عمله سيكون منوطا باللغة لا الكلام.⁹

إنّ ظاهرة التلاقي والتوافق بين الجرجاني وسوسير كانت فيما أدركاه من ضرورة التفريع المنهجي ، أما الاختلاف فكان في توجه كل منهما، وبما أن مجال بحث الجرجاني بلاغي أسلوبى، فإنّ مراد دوسوسير هو اللسانيات العامة ، لذلك اهتم الأول بالكلام ، وشدّ الثاني بالّغة.

انطلاقا من هذا التصور – اللّغة والكلام – اهتدى الجرجاني أن نعت الفصاحة لا يطلق على الكلمات وهي مفردة، لأن أساسها في هذه الحالة الوضع والاتفاق، فنظم الحروف مسألة اعتبارية، وليس لأحد أن يعترض على كلمة مثل (ضرب) فيقول لماذا لم يضعها الواضع على نحو آخر ك : (ربض) أو (برض) .¹⁰

من هذا المنظور، لا يصح إطلاق الفصاحة على الألفاظ إلا إذا «.... ضم بعضها إلى بعض ... وكان واجبا-إذا علم ذلك – أن يعلم أن الفصاحة تجب لها من أجل معايبتها، لا من أجل أنفسها»¹¹

، أي حتى تقوم بتمثيل دلالة معنية ضمن الكلام الذي وردت فيه، وذلك أن مقتضى نظم الكلام ليس مجرد توالي الألفاظ في النطق ، وورودها على السمع من غير ترتيب معلوم يضعه المتكلم ، فجوهره أن « تقتضي في نظمها آثار المعاني، وترتيبها على حسب ترتب المعاني في النفس ، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء كيف جاء واتفق» 12 والملاحظ أن الجرجاني يعطي الأسبقية للمعاني في الوجود النفسي ، فهي إذن الحاكمة للسائسة ، أما الألفاظ فهي المحكومة المسوسة ، لذلك فإن ترتب الألفاظ في النطق خاضع لترتيب المعاني التي في النفس، وهذا ما يبرر لانهاية المعاني مقابل لمحدودية الألفاظ التي أقرها علماء الدلالة المحدثون ، فليجأ المتكلم إلى الانزياح الدلالي لسد فجوة دلالية لا يستطيع المعجم تغطيتها. 13

لكن سؤالا : إذا كان الجرجاني يقرّ بأسبقية المعاني على الألفاظ ، ألا يوحي ذلك باستقلالية كل من المعنى على اللفظ ، واللفظ على المعنى؟

هذا ما جعله يسارع لتقليص الهوة والبون البعيد بين كليهما ، لأنّ عملية إنتاج الكلام تتم بهما معا ، وفي برهة لاسمك لها ، ف «إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك ، لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ ، بل نجدتها ترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني ، وتابعة لها ، ولاحقة بها ، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق» 14

ومن خلال هذه الرؤية التي تنعت بنظرية النظم ، اهتدى صاحب الدلائل إلى أن الإحساس بمزايا اللفظ والمعنى لا يكون بانفصال أحدهما عن الآخر ، وإنما يكون بتعاونهما داخل السياق ، فهما معا جوهر العملية الدلالية ، لذا جعل من التركيب آلية ضمنية لا يمكن إقصاؤها من الحقل الدلالي ، وأن المعنى ناتج عن التفاعل الدلالي بين معاني الألفاظ ومعاني النحو ، ليلتقي ها هنا مع يفس تيري yves thierry في أن التركيب «وأن لم يكن دراسة المعنى أو الفكرة ، فهو الذي يحدد في اللغة شروط المعنى والفكرة ، إن مفهوم التركيب بالذات ينطوي على مفهوم إنتاج الدلالات»¹⁵.

إنّ أيّ بحث يتناول تحديد الدلالة دون الاعتماد على النحو، يعد لا قيمة له لأنّه «.... الطريق الأمثل لدراسة المستويات اللغوية المختلفة ، فالنحو ليس عنصر هامشيا أو جانبا ركنا في العملية الإبداعية، بل هو لحمه هذه العملية وسداها في الشعر و النثر ، وهو الذي يظهر الشكل والأسلوب مغلفا بروح الأديب الذي أنتجه ، ولا يجوز الحكم على الأثر الأدبي دون العودة إلى الأداة الفعالة "النحو" الذي أخرجته إلى حيز الوجود "16 وهو- أي النحو - من منظور الجرجاني ، ليس جملة من القواعد الجافة والقوانين المعيارية التي لها سلطة تحديد الصواب والخطأ ، بل هو النظم الذي يجلي المعاني ويمنح الألفاظ البعد المبتغى من أجل الإعراب عن الدلالة وتوليد المواقف المناسبة للتعبير ، فهو بذلك يساير اللغة في تجدها وتطورها لتلائم مختلف المواقف والأوضاع.

فليس النّظم إلا « أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنه ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها ، وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجود كل باب وفروقه – فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساد ، أو وصف بمزية وفضل فيه ، إلا وأنت تجد مرجع ذلك تلك الصحة وذلك الفساد ، وتلك المزية ، وذلك الفصل ، إلى معاني النحو وأحكامه». 17 ويبدو من خلال هذا النص أن الجرجاني أطلق النحو من معناه الخاص ، إلى فضاء أوسع ، المقصود به الفروق بين الأساليب المختلفة التي تبدو متساوية من جهة النحو المعياري.

هذا التصور التّراثي يتقاطع مع ما تذهب إليه نظرية النحو التوليدي التي أتى بها تشومسكي N.chomsky ، فعمد القاهر يتعامل مع النحو على متسوين هما : السطحي والعميق ، فالمستوى العميق يمثل مرحلة لا براعة فيها ولا مزية ، وهو مستوى مثالي ، وإنما تتحقق البراعة الفنية في المستوى السطحي الذي يفجر المبدع فيه الطاقات الكامنة في اللّغة ، وهنا يقوم بتحطيم قيود تلك المثالية ، فيحدث خللا في العلاقات الاستبدالية أو فوضى في العلاقات الدّالية 18. فالرسام مثلا إذا أراد رسم لوحة فنية تثير الإعجاب وتحير الألباب، لا بد له أن يتبع منهجا معينا كأن يختار الألوان المناسبة ويتوخى الدقة في مزجها ووضعها في مواقعها ، هذه الأوصاف كلها تنطبق على المبدع

في مجال اللغة فلا مفر له من إتباع معاني النحو والتفنن فيها ، وبذلك يتفاضل الشعراء والأدباء .

إنّ فكرة النّظم التي أتى بها صاحب الدلائل استطاعت أن تصحح ما أخطأ القوم فيه ، فنحن عندما نؤلف شعرا أو نثرا ، لا نفكر في أحد العنصرين - اللفظ والمعنى - مستقلا أو سابقا عن الآخر ، وإنما تتم عملية الخلق بكل العنصرين وبطريقة تلقائية ، ومن ثم فهما يولدان معا ، وفي اللحظة نفسها . 19

الهوامش

- 1 - نظرية النقد العربي رؤية قرآنية معاصرة ، محمد حسين علي الصغير ، دار المؤرخ العربي ، بيروت - لبنان ، ط 1 ، سنة 1991 ، ص 27
- 2 - دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، مؤسسة الرسالة ناشرون ، بيروت - لبنان - ط 1 ، 1426 هـ ، 2005 م ، ص 51 - 52 .
- 3 - ينظر: المصدر نفسه ص 51 ، 52 .
- 4 - أسرار البلاغة في علم البيان عبد القاهر الجرجاني ، تح - د عبد الحميد هندراوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان - ط 1 ، 1422 هـ ، 2001 م ، ص 17 .
- 5 - دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، ص 191
- 6 - المعنى في البلاغة العربية ، د/ حسن طبل ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة 1 ، 1418 هـ ، 1998 م ، ص 11 .
- 7 - المرجع نفسه ص 114 .

- 8 - التفكير البلاغي عند العرب ، أسسه وتطوره إلى القرن السادس، -
حمادي صمود، - منشورات الجامعة التونسية ، 1981 م ، ص 504 .
- 9 - ينظر: محاضرات في الألسنية العامة ، فردينارد دي سوسير ،
ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، سنة 1986
، ص 31 وما بعدها .
- 10 - ينظر: دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، ص 291 .
- 11- المصدر نفسه ص 336.
- 12- نفسه ص 54.
- 13- ينظر: علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور
عبد الجليل ، منشورات إتحاد كتاب العرب، دمشق، 2001، ص 148.
- 14 - دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ص 57 .
- 15 - مشكلة الدلالة الميتالغوي ، ييفس تيري ، مجلة العرب
والفكر العالمي ، العدد 8 خريف 1989 ، ص 43 .
- 16 - البلاغة والأسلوبية ، محمد عبد المطلب ، دار نوبار للطباعة ،
القاهرة ، ط 1 ، 1994 م ، ص 48 .
- 17 - دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ص 76 وما بعدها .
- 18 - ينظر : البلاغة والأسلوبية ، محمد عبد المطلب ص 55 - 56
- 19 - ينظر : قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث ، د. محمد
زكي العشاوي ، دار المعرفة الجامعية ، 2000 م ، ص 292 ، 293 .

